من غير افتقار الى نظر واستدلال وان كان في اصله نظريا
كوجود الصانع عز وجل ووجوب الصلاة ونحوهما
ويكفي الاجمال فيما يلاحظ اجمالا كالايمان بجميع
الانبيا والملايكة والابعاض المفصلة فيما يلاحظ
كذلك وهو اكمل من الاول كايمان يجمع من الانبيا والملايكة
كادم ومحمد وجبريل عليهم الصلوة والسلام فلو لم
يصدق بوجوب الصلاة ونحوها عند السوال عنه يكون
كافرا والمراد من تصديقه صلى الله عليه وسلم قبول
ما جاء به مع الرضى بنزول النكير والعناد وبناء
الاعمال الصالحة عليه لا مجرد وقوع نسبة الصدق
اليه من القلب من غير اذعان وقبول حتى يلزم
الحكم بايمان كثير من الكفار الذين كانوا عالمين
بحقية نبوته عليه الصلاة والسلام وما جاء به
لانهم لم يكونوا اذعنوا لذلك ولا بنوا الاعمال الصالحة
عليه اسم التسليم كما هو مدلوله الوضعي لان حقيقة
امن به امنه التكذيب والمخالفة وجعله
في امن من ذلك ولما اختلف العلما
في جملة مدخلية النطق بالشهادتين في حقيقة
الايمان اشار له بقوله والنطق بالشهادتين
للمتمكن من القادر بان يقول اشهد ان لا اله الا الله
واشهد ان محمدا رسول الله وهذا هو المنطوق به كما
سيصرح به في قوله وجامع معنى الذي تقرر
شهادتنا الاسلام وقولنا للمتمكن منه القادر
ليخرج به الاخرس فلا يطلب بالنطق كمن لم تبلغه
المبنية قبل المنطق به من غير تراخ فيه اي في جملة

ولا قبل

باجميع مرة يطلق

اعتبار

اعتبار مدخليته في الايمان لخلف اي الاختلاف
ملتبسا بالتحقيق اي بالادلة القائمة على دعوى كل
من الفريقين وحاصل الخلاف بقوله فقيل
اي فقال محققو الاشاعرة والماتريدية و
غيرهم النطق من القادر شرط في اجرا احكام
المومنين الدنيوية عليه لان التصديق القلبي
وان كان ايمانا في الباطن خفي فلا بد له من علامة
ظاهرة تدل عليه لتناط به تلك الاحكام هذا
فهم يحكمون ويعتقد من صدق بقلبه ولم يات
بلسانه لا لعذر منعه ولا باى قابل اتفق له ذلك
هو مومن عند الله تعالى غير مومن في احكام الشرع
الدنيوية وهو من اقر بلسانه ولم يصدق
بقلبه كالمنافق فانه الكس حتى نطلع على باطنه فنحكم
بكفره اما الاخروي فكافر في الدارين والمعذور
مومن فيهما وقيل انه شرط في صحة الايمان وهو
ضعيف الاقل والنصوص معاضدة لهذا المذهب
كقوله تعالى اولئك كتب في قلوبهم الايمان وقوله
صلى الله عليه وسلم اللهم ثبت قلبي على دينك
كالعمل يشتبه في مطلق الشرطية بمعنى ان المختار
عند اهل السنة في الاعمال الصالحة انها شرط كمال
للايمان فالتارك لها او لبعضها من غير استحلال
ولا عناد ولا شك في مشروعيتها هو من فوت على
نفسه الكمال الاتي بها مستلزما محصلا لاكمل الحصال
لان الايمان هو التصديق فقط ولا دليل على افضلية
والنصوص الدالة على الاوامر والنواهي بعد اثبات

Copyright © King Saud University